60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2016/45-GC(60)/16
٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي ٨(ج) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2016/38)
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(60)/1 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- قُدِّم التقرير السابق للمدير العام بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا) إلى مجلس المحافظين وإلى دورة المؤتمر العام العادية التاسعة والخمسين في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ (GOV/2015/49-GC(59)/22). ويقدِّم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن التطورات ذات الأهمية المباشرة للوكالة، علاوة على معلومات عن برنامج كوريا النووي.

٢- وبعد أن نظر المؤتمر العام في تقرير المدير العام، اعتمد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، القرار GC(59)/RES/14، وقرَّر أن يواصل النظر في هذه المسألة وأن يدرج هذا البند في جدول أعمال دورته العادية الستين (٢٠١٦).

٣- ويشمل التقرير الحالي، الذي يجري تقديمه إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام، التطورات التي طرأت منذ صدور تقرير المدير العام في آب/أغسطس ٢٠١٥.

باء- الخلفية

٤- لم تتمكن الوكالة من التحقق من صحة واكتمال إعلانات كوريا المقدَّمة بموجب الاتفاق المعقود بينها وبين الوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (يشار إليه في ما يلي بعبارة "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار").[١] وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، خلص مجلس المحافظين، عملًا بالمادة ١٩ من اتفاق الضمانات المعقود بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، إلى أنَّ الوكالة لم تتمكن من التحقق من أنه لم يحدث تحريف للمواد النووية، اللازم إخضاعها للضمانات بموجب أحكام اتفاق الضمانات، إلى أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة تفجيرية نووية، وقرَّر إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الوكالة، ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدم امتثال كوريا وبعدم تمكن الوكالة من التحقق من عدم التحريف. ومنذ عام ١٩٩٤، لم تتمكن الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات الضرورية التي ينص عليها اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن نهاية عام ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، لم يكن بمقدور الوكالة تنفيذ أي تدابير رقابية في كوريا، ولم تتكمن أيضاً من ذلك منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥- وعقب التجارب النووية التي أجرتها كوريا في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٨٧٤ (٢٠٠٩) و٢٠٩٤ (٢٠١٣)، التي طلب فيها، في جملة أمور، عودة كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة في وقت مبكر؛ وقرَّر أن تتخلى كوريا عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة تخليًا كاملًا وقابلًا للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فورًا جميع الأنشطة ذات الصلة بذلك، وأن تتصرف تمامًا وفق الالتزامات التي تتحمّلها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ووفق أحكام وشروط اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وقرَّر أن تتيح كوريا للوكالة تدابير شفافية تتعدّى نطاق هذه المتطلبات، بما في ذلك إمكانية مقابلة الأفراد ومعاينة الوثائق والمعدَّات والمرافق، حسب ما تطلبه الوكالة وما تعتبره ضرورياً. وخلافاً لمتطلبات هذه القرارات، لم تتخل كوريا عن برنامجها النووي القائم تخليًا كاملًا وقابلًا للتحقق ولا رجعة فيه، ولم تنه جميع أنشطتها ذات الصلة.

جيم- التطورات

٦- كما سبقت الإفادة،[٢] أعلنت الإدارة العامة للطاقة الذرية في كوريا في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أنَّ كوريا ستتخذ تدابير من أجل "إعادة تعديل وإعادة تشغيل جميع المرافق النووية في نيونغبيون،[٣] بما في ذلك محطة

---

[١] أبرمت كوريا في تموز/يوليه ١٩٧٧ اتفاقاً مع الوكالة، يستند إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2، من أجل تطبيق الضمانات فيما يتعلق بمفاعل بحوث (الوثيقة INFCIRC/252). وبموجب اتفاق الضمانات الخاص بهذا البند، طبَّقت الوكالة الضمانات على مرفقي بحوث نووية في بيونغبيون، وهما: مفاعل البحوث IRT ومجمَّعة حرجة. وعلى الرغم من أنَّ كوريا انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، فإنَّ اتفاق الضمانات المعقود بينها وبين الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار، المستند إلى الوثيقة INFCIRC/153 (بصيغتها المصوّبة)، لم يدخل حيّز النفاذ إلاّ في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (INFCIRC/403). وكما تنص عليه المادة ٢٣ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، يُعلَّق تطبيق الضمانات بموجب الاتفاق السابق (الوثيقة INFCIRC/252) عندما يكون اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار نافذًا.

[٢] الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2015/49-GC(59)/22.

[٣] تُعرف نيونغبيون باسم يونغبيون أيضاً.

إثراء اليورانيوم والمفاعل العامل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) المهدّأ بالغرافيت".[٤] وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن مدير معهد الطاقة الذرية التابع لكوريا أنَّه "أُعيد ترتيب جميع المرافق النووية في نيونغبيون، بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم والمفاعل العامل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) المهدّأ بالغرافيت، أو تم تغييرها أو أُعيد تعديلها وبدأ تشغيلها العادي...".[٥]

٧- وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلنت كوريا أنه في ذلك اليوم "أُجريت بنجاح أول تجربة لقنبلة هيدروجينية في كوريا".[٦] وأصدر المدير العام بيانًا في اليوم ذاته ذكر فيه جملة أمور، من بينها أنَّ التجربة النووية لكوريا، إن هي تأكَّدت، تعتبر انتهاكًا واضحًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي مسألة تدعو إلى الأسف العميق. وحثَّ كوريا بشدة على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعن الوكالة تنفيذًا كاملًا.

٨- وفي اليوم التالي، أفادت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأنَّ نظامها الخاص بالتحقق قد كشف عن أشكال موجية زلزالية "من المرجح جدًا أنها ناتجة عن تجربة نووية أجرتها [كوريا]".[٧]

٩- وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي تطرَّق فيه إلى جملة أمور، من بينها أنَّه أدان "بأشد العبارات التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في انتهاك وتجاهل سافر لقرارات المجلس ذات الصلة"، وأعاد تأكيد قراره أن "تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فورًا جميع الأنشطة ذات الصلة".

١٠- ومنذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت كوريا التشديد على أهمية برنامجها الخاص بالأسلحة النووية وقدَّمت تصريحات دورية للجمهور تدَّعي فيها إحراز أوجه تَقدُّم في مجالات تصميم أحجام صغيرة من الرؤوس الحربية النووية ونظم إطلاق الأسلحة النووية.[٨] وفي المؤتمر السابع لحزب العمال الكوري في أيار/مايو ٢٠١٦، صرَّحت كوريا بأنها ستواصل "تعزيز القوة النووية الدفاعية الذاتية من حيث النوعية والكمية".[٩]

---

[٤] 'كوريا وتعديل استخداماتها للمرافق النووية القائمة'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتشير الوكالة إلى هذا المفاعل باسم محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)).

[٥] 'مدير معهد الطاقة الذرية التابع لكوريا متحدثًا عن أنشطتها النووية'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

[٦] 'كوريا تثبت نجاحها في تجربة القنبلة الهيدروجينية'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

[٧] 'بيان من رئيس اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السفير كريستيان إستراتي، بشأن النشاط الزلزالي غير المعتاد المكتَشف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية'، منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

[٨] 'كيم جونغ أون يوجِّه الأعمال المتعلقة بزيادة الترسانة النووية'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٩ آذار/مارس ٢٠١٦؛ و'كيم جونغ أون يوجِّه تجربة إطلاق قذيفة تسيارية تحت الماء من غواصة استراتيجية'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ و'تقرير وكالة الأنباء المركزية الكورية عن اختتام الحملة التي دامت سبعين يومًا في كوريا'، ٦ أيار/مايو ٢٠١٦؛ و'كيم جونغ أون يوجِّه التمرين العملي لإطلاق صاروخ تسياري'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦.

[٩] 'اعتماد قرار المؤتمر السابع لحزب العمال الكوري'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٨ أيار/مايو ٢٠١٦.

١١- وذكر المدير العام في كلمته الاستهلالية في اجتماع مجلس المحافظين في ٧ آذار/مارس ٢٠١٦، أن برنامج كوريا النووي ما زال يثير قلقًا بالغًا، وأن التصريحات الأخيرة لكوريا تدعو إلى القلق بوجه خاص. وحثَّ كوريا بشدة على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة وعن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تنفيذًا كاملًا. وذكر المدير العام في كلمته الاستهلالية في اجتماع مجلس المحافظين في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنه ما زال يشعر ببالغ القلق إزاء برنامج كوريا النووي وأن من المؤسف جدًا أنَّ كوريا لم تبيِّن أي مؤشر يدل على أنها مستعدة للامتثال للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وجدَّد دعوته لكوريا إلى الامتثال التام لالتزاماتها بمقتضى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإلى التعاون سريعاً مع الوكالة على تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وحلّ جميع القضايا العالقة.

دال- معلومات أخرى عن برنامج كوريا النووي

١٢- بما أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على القيام بأنشطة التحقق في كوريا فإنَّ معلوماتها بشأن برنامج كوريا النووي هي معلومات محدودة، وبما أن أنشطة نووية أخرى جرت في البلد فقد تضاءلت تلك المعلومات. ومع ذلك فمن المهم للوكالة أن تبقى على علم بالتطورات التي تطرأ في هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن، لا سيما على ضوء تشجيع المؤتمر العام على أن تواظب الأمانة على تأهبها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج، بما في ذلك القدرة على إعادة تفعيل تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في كوريا.[١٠]

١٣- وفي هذا الصدد، واصلت الوكالة تأهبها للعودة إلى كوريا، من خلال عملية متواصلة تنطوي على ما يلي: جمع وتقييم المعلومات ذات الصلة بالضمانات فيما يخص برنامج كوريا النووي؛ وإعداد معدات الضمانات وصياغة الإجراءات المتصلة باستخدامها؛ وتدريب الموظفين. وقد أعدت الوكالة خطة مفصّلة، وتواصل تحديثها، لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقق في كوريا. وبمجرد ما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين البلدان المعنية، تكون الوكالة على استعداد للعودة إلى كوريا، إذا طلبت منها كوريا ذلك ورهنًا بموافقة مجلس المحافظين.

١٤- **موقع يونغبيون.** منذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت الوكالة رصد التطورات في موقع يونغبيون، بما في ذلك من خلال الصور الملتقطة بالسواتل. وترد في الفقرات من ١٥ إلى ١٩ أدناه تفاصيل هذه التطورات.[١١]

---

[١٠] الفقرة ١١ من الوثيقة GC(59)/RES/14.

[١١] ترد أسماء المرافق النووية في موقع يونغبيون كما أعلنت عنها كوريا للوكالة (المرفق بالوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24)، باستثناء فيما يتعلق بمفاعل الماء الخفيف، الذي لم تُعلن عنه كوريا للوكالة.

١٥- ***محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي))***. خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك مؤشرات تدلُّ على تشغيل المفاعل، بما في ذلك تصريفات البخار والتدفّق الخارجي لمياه التبريد. ولكن في الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يكن أي وجود لمثل هذه المؤشرات. وهذه الفترة كافية لإفراغ المفاعل من الوقود ثم إعادة تزويده بالوقود لاحقًا. واستنادًا إلى الدورات التشغيلية السابقة، يمكن توقُّع أن تدوم دورة جديدة تشرع في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ سنتين تقريبًا.

١٦- ***مختبر الكيمياء الإشعاعية***. منذ الربع الأول لعام ٢٠١٦، كانت هناك مؤشرات متعددة تدلُّ على تشغيل مختبر الكيمياء الإشعاعية، بما في ذلك إمدادات بصهاريج كيميائية وتشغيل المحطة البخارية المرتبطة بذلك. وتوقَّفت هذه المؤشرات في مطلع تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي حملات سابقة لإعادة المعالجة، انطوى تشغيل مختبر الكيمياء الإشعاعية على استخدام الوقود المستهلك الذي تم تصريفه من محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)).

١٧- ***محطة يونغبيون لتصنيع قضبان الوقود النووي***. كانت هناك مؤشرات تدل على استخدام مرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه والكائن في المحطة. وكانت هناك أعمال تشييد إضافية جارية حول المبنى الذي يأوي ذلك المرفق المبلغ بشأنه.

١٨- ***مفاعل الماء الخفيف قيد التشييد***. استُكملت أعمال تشييد ما يبدو أنه ساحة لتحويل الكهرباء مجاورة لمفاعل الماء الخفيف[١٢] في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولم تلاحظ الوكالة أي مؤشرات تدل على تسليم أو إدخال مكونات رئيسية للمفاعل في مبنى احتواء المفاعل.

١٩- ***أماكن أخرى داخل الموقع***. كانت هناك أنشطة جديدة للتشييد والتجديد في الموقع، وهي تتسق بشكل عام مع تصريح كوريا بأن جميع المرافق النووية في يونغبيون قد "أُعيد ترتيبها أو تم تغييرها أو أُعيد تعديلها".[١٣]

٢٠- **منجم ومحطة التركيز في بيونغسان**. منذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت الوكالة كذلك رصد التطورات في بيونغسان، بما في ذلك من خلال الصور الملتقطة بالسواتل. وكانت هناك مؤشرات تدلُّ على وجود أنشطة جارية في مجال التعدين والتجهيز والتركيز في موقعين أُعلن سابقا[١٤] أنهما منجم اليورانيوم في بيونغسان ومحطة تركيز اليورانيوم في بيونغسان.

٢١- ولم يكن متاحًا للوكالة معاينة موقع يونغبيون أو الموقعين في بيونغسان. وبدون هذه المعاينة، لا تستطيع الوكالة تأكيد حالة تشغيل المرافق أو سمات نسقها المترابط/تصميمها كما هو وارد في الفقرات من ١٥ إلى ٢٠ آنفًا، ولا تأكيد طبيعة الأنشطة التي تمت ملاحظتها هناك أو الغرض منها.

---

[١٢] صرّحت كوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأنها ستشيِّد مفاعل ماء خفيف. انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

[١٣] انظر الحاشية رقم ٥ الواردة في هذا تقرير.

[١٤] الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

هاء- الموجز

٢٢- يثير استمرار برنامج كوريا النووي ومواصلة تطويره وما يتصل بذلك من تصريحات من كوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة "بتعزيز" "قوتها النووية"، قلقًا بالغًا. ومن دواعي الأسف العميق الأنشطة النووية التي تضطلع بها كوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بمفاعل محطة القوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)) ومختبر الكيمياء الإشعاعية، واستخدام المبنى الذي يأوي مرفق الإثراء المبلغ بشأنه وأعمال التشييد في مفاعل الماء الخفيف. وهذه الإجراءات هي انتهاكات واضحة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). كما أنَّ التجربة النووية الرابعة لكوريا التي أُعلن عنها في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ هي انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي تدعو إلى الأسف العميق.

٢٣- ويواصل المدير العام دعوته كوريا أن تمتثل امتثالًا كاملًا لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن تتعاون مع الوكالة بصفة عاجلة على التنفيذ الكامل والفعّال لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تسوي جميع المسائل العالقة، بما فيها المسائل التي أثيرت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن كوريا. وتظل الوكالة مواظبة على تأهبها لأداء دور أساسي في التحقق من برنامج كوريا النووي.